مقياس: تاريخ الجزائر الثقافي

مقدمة:

يتناول المقياس جوانب من تاريخ الجزائر الثقافي خلال الفترة العثمانية والاستعمار الفرنسي، من خلال التطرق إلى التعليم ومستوياته والمؤسسة التي كانت تقف وراءه كمصدر لتموينه، بالإضافة إلى صور وملامح عن الحياة الأدبية والفكرية والعلمية والفنية ، وكذلك عن ظاهرة انتشار الطرق الصوفية، هذا في الفترة العثمانية، أما الفترة الاستعمارية الفرنسية نتناول السياسة الاستعمارية في محاصرة التعليم العربي وإحلال التعليم الفرنسي محله.

المحور الأول: مدخل مفاهيمي:

1- مفهوم التاريخ عند ابن خلدون:

ورد في تعريف **التاريخ عند ابن خلدون** بأنه: "خبرٌ عن الاجتماع الإنسانيِّ الذي هو عُمْران العالم، وما يَعرِض لذلك العمرانِ من الأحوال؛ مثل التوحُّش والتآنس، والعصبيَّات، وأصناف التقلُّبات للبشر بعضهم على بعض، وما ينشأ عن ذلك من المُلك والدول ومراتبها، وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعايش، والعلوم.

يُعرِّف ابن خلدون التاريخ بأنَّه في حقيقة أمره نظرٌ وتحقيقٌ؛ وتأمُّل ودراسة وفحص لمختلف أوجه النشاط البشريِّ فيما مضى من العصور؛ لرصد أسباب الظواهر التاريخيَّة المختلفة، ولكشف جوانب العلاقة السببيَّة في طيَّات الأحداث التاريخيَّة، ورصد بدايات الأحداث ومعرفة أصولها. بعد تعريف التاريخ يخلص ابن خلدون إلى أنَّ التاريخ أصيلٌ في الحكمة وعريقٌ، ولما كانتْ الحكمة أسمى مراتب المعرفة، وبالتالي فإن فهم التاريخ ضرورةً حضاريَّةً لفهم الإنسان من خلال تاريخه، فما الحكمة سوى المرتبة العليا في مجال المعرفة، والمعرفة الحقة هي معرفة الإنسان بذاته.

ومن تعريف التاريخ عند ابن خلدون، يظهر بأنه أداة للكشف عن صراعات المجتمعات البشريَّة، وما يترتَّب عليها من قيام الدول المختلفة، ومن خلال تعريف التاريخ عند ابن خلدون يتّضح أنه أدْرَك أهميَّة البيئة في صياغة التاريخ باعتبارها مسرحًا له، وبالتالي يُعدّ التاريخ استكشافًا كُليًّا لتطوُّر أحوال البشريَّة منذ بداية الخليقة، ومحاولةً لحلِّ اللغز المتعلِّق بالوجود البشري في الكون، فضلًا عن مصير الإنسان في الحاضر والمستقبل. ومن خلال تعريف التاريخ هذا، يتّضح أنه علمٌ يتعلَّق بالمكان والزمان بما فيه من وقائعَ وأحداث، وما يكون لها من أثرٍ في حياة الناس.

2. مفهوم الهوية الثقافية:

إن الهوية الثقافية هي سلسلة من التقاليد والقيم والعادات التي تشكل خصوصية مجتمع معين أو مجموعة معينة من الناس من خلال الهوية الثقافية ، وهو ما يمكن للناس بناء شعور بالانتماء ، وهو أمر ضروري للحفاظ على خصوصيات كل أمة ، ومنه فإن معرفة الهوية الثقافية يسمح للأفراد أن يكونوا على دراية بالآخرين أي من خلال معرفة هذا المفهوم يطور البشر القدرة على التعرف على الآخر ، مما يشجع الفضول حول الثقافات والتقاليد الأخرى.

ووفقًا للعديد من المؤلفين ينشأ بناء الهوية بفضل الديالكتيك الذي نشأ بين الفرد والمجتمع على الرغم من أن الصورة الجماعية ضرورية لفهم الثقافة ، إلا أن الهوية تُبنى بفضل عملية الاستيعاب والفردية التي يجب على كل شخص تنفيذها من أجل معرفة الجوانب التي سيتعرف عليها.

يتناول **شايغان** العلاقة بين الهوية والهوية الثقافية في كتابه " أوهام الهوية " حيث يحاول أن يعرض أزمة الهوية الثقافية في الحضارات الشرقية وذلك بقوله " نتأسف لفقدان الهوية الثقافية الذي يهدد الحضارات التقليدية ، كما نرثي لحال هذه الحياة المتفاوتة التي نحياها ".

نفهم من هذا النص أن الهوية الثقافية للحضارات الشرقية القديمة مهددة بالزوال والاضمحلال وهذا يرجع حسب التصور الشايغاني إلى التغيرات الكبرى التي يعرفها عالم اليوم وهذا يبرهنه قوله" إننا نتحدث عن التحدي المعاصر الذي يحدث تحولات كبرى في آسيا" وهذا التحدي يتجلى في مظاهر الحضارة الغربية التي تريد أن تروج ثقافتها وإيديولوجيتها الحضارية إلى أبعد نطاق ، وبهذا تصبح لها الطابع العالمي وتمحي كل الثقافات الفرعية الأخرى .

3- مقومات الهوية الثقافية.

- **الدين**

إن للهوية الثقافية عناصر يمكن حصرها في عناصر ظاهرة وأخرى مضمرة، أما الظاهرة فتشير إلى " الدين واللغة الأولى ومنظومة القيم والمعايير الشعبية،" وأما المضمرة غير الظاهرة فتشير إلى مظاهرة السلوك غير المقصود الناتج عن التعلم الاجتماعي في الحياة اليومية للفرد، وتضم طريقة الكلام والسير وحركة الأطراف وتعبيرات الوجه وأسلوب التفكير وطريقة إظهار المشاعر للآخرين، فضلاً عن مفهوم الوقت وتقديره، وطريقة التواصل مع الآخرين بما في ذلك مختلف مظاهر التعبير غير اللفظي."

ما نشاهده اليوم هو إعادة صوغ مفهوم الديني في فضاء معولم منسلخ عن البيئة الثقافية الحاضنة الأساسية، فهل مسيحية **جان دارك** هي نفسها مسيحية المذاهب **الإنجيلية** ؟ وهل إسلام **هارون الرشيد** في العصر العباسي هو نفسه إسلامنا اليوم إنّ العولمة كما نعرفها اليوم، أدت إلى عودة الديني من خارج المنظومة الثقافية الكلاسيكية ذات الطابع الاقليمي، وذلك كمعطى ديني مستقل، اليوم، بفضل أدوات العولمة وزوال الصفة الإقليمية وفقدان الهوية الثقافية، ينقل المعطى الديني خارج أي نظام للهيمنة السياسية أو الاقتصادية، ويغزو أسواقاً جديدة في فضاءٍ حلّ فيه الإعلام المبسّط ووسائل التواصل الاجتماعي محل المعرفة، ففي حين كان الثقافي والديني معطى واحداً في القرن الثالث عشر نشهد اليوم انسلاخاً واضحاً ما بين المعطيين. فالأصولي يرى أنّ معيار الانتماء هو الإيمان، في حين أنّنا في المقاربة الكلاسيكية، كنا نشاهد مفهوماً مسلماً أو يهودياً شيوعياًُ، أو كاثوليكياً غير مؤمن، في حين لم نرَ يوماً جزائرياً بروتستانتياً أو يونانياً بوذياً. لنأخذ مثالاً الشباب الجزائري الفقير المهاجر إلى الغرب، حيث يُقتلع من جذوره الثقافية الأصيلة ويزرع في ثقافة غريبة غربية، إمّا تلفظه، وإمّا لا يتمكن من استيعاب تشعباتها، فيصبح منزوع الهوية الثقافية قبل أن يتحول إلى الإسلام بصورته الراديكالية

الداعشية أو البروتستانتية الفاعلة في ضواحي المدن الفرنسية، حيث ينفصل عندها الديني عن الثقافي وتصبح نظرة المتحول إلى المجتمع المحيط به نظرة عدائية دنيوية، من حيث تفضيلها خيارات الفرد ورغباته والاستهلاكية أكثر من الدين.

انفصال الديني عن الثقافي وقدرة الديني على التأقلم مع معطيات العولمة نجم عنه زوال الصفة الاقليمية للدولة، ومن إحدى تداعياته ما نسمعه اليوم في خطابات المرشح الجمهوري **دونالد ترامب** أو نقرأه في طروحات اليمين الأوروبي ومحاولاته الدءوبة لإعادة إحياء الدور الاقليمي للدولة بمعناه الكلاسيكي بوجهه الديني المعولم.

- **اللغة:**

عرض الدكتور ضياء الدين زاهر إشكاليات لغة التعليم وتداعياتها على الهوية، ولعل في مقدمة هذه الإشكاليات عدم وجود سياسة لغوية، فعلى الرغم كلِّ الجهود المبذولة في مجالات تطوير اللغة العربية، فنتائج هذه الجهود ما زالت مبعثرة ومحدودة، لعدم ارتباطها بسياسة لغوية تسعى إلى التمكين للغة العربية، وتربطها بالسياسات التنموية القاصدة إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية والثقافية للفرد والمجتمع، وذلك باعتبار أن السياسة اللغوية دالَّة للمستويات الثقافية والعلمية. أما الإشكالية الثانية فتتمثل في تفشي الثنائية اللغوية كمعول هدم للهوية، وقد كان من تداعيات ظاهرة الولوع باللغات الأجنبية هذه أن أصبحت اللغة العربية منبوذة بين النخب الاجتماعية التي تعلم أبناءها لغة أجنبية أو لغتين منذ نعومة أظافرهم، ولا تلتفت إلى ضرورة إتقانهم العربية، الأمر الذي ينعكس سلباً على مستقبل إسهاماتهم العلمية، كما يجعلهم عاجزين عن التعبير الواضح عن أفكارهم بالعربية أو بغيرها، مما أسهم في ظهور ظاهرة المثقف (أو المختص) الأبكم . وتتمثل باقي الإشكاليات في تمكين العاميات وإقصاء الفصحى، والتدني في مستوى وكفاءة المعلمين، كما أن التلاميذ أنفسهم تغيرت قيمهم، وقيم آبائهم، بحيث أصبحت اللغة العربية لا تمثل قيمة اجتماعية أو اقتصادية أو مستقبلية بالنسبة لهم، وأصبح أقصى جهودهم أن يحفظوا بعض آيات القرآن ليؤدوا بها الصلاة المكتوبة.

- **التاريخ:**

يعرف منطق التاريخ ضمن تعريف التاريخ بأنه منهج البحث الذي يتابع صيرورة التاريخ ووجهته. والتاريخية الفلسفية فيها نزعة تجعل من التاريخ حصيلة للمنجز الإنساني، وميدانا للمفكر، وساحة بحث يستشرف منه الماضي والتراث وتعرجاته؛ ولا ترسم أمامه آفاق مستقبلية، وتجعله رهين الصدفة والمصالح، وبأحكام ازدواجية لا تستقيم على قواعد أو مرتكزات منطقية. من أجل الهروب من الماضي والتاريخ الحضاري إلى المستقبل والتعلق به؛ لأسباب سيكولوجية تتعلق بحداثة تجربة أصحابها وقطيعتهم الابستمولوجية عن سيرورة التاريخ الإنساني في الحضارات القديمة في آسيا وأفريقيا وأوربا.

لما كانت فلسفة التاريخ هي الميدان الخصب لمناهج البحث، فقد تجاوز الكثير من الباحثين الذرائع اللاتاريخية بحثًا عن تجريبية تحول دون الغرق في السردية التاريخية، مدفوعين بنظرة نقدية علمية تتجاوز الوقائع التي تدور حول الأفراد إلى

الأمم، ومن الحكام إلى الحضارات. وتلك المحاولات توجد في الحضارة الإسلامية، والتاريخ الإسلامي الذي كان أساسه الإبداع الإنساني، وتدوين أعمال الخلفاء والأمراء والقادة العسكريين، وإحصاء إبداعات العلماء، وفكر الحكماء والفلاسفة والفقهاء، انطلاقًا من القاعدة القائلة "بالعلماء ورثة الأنبياء"، فكانت الحضارة تنسب الأمة لا للفرد، والتاريخ يكتبه ذلك الجمع من المبدعين والمحرومين والصناع المهرة والمكتشفين والأدباء والعلماء والعارفين وأرباب الحكمة.

المحور الثاني:

1- الأوضاع العامة للجزائر خلال الحكم العثماني:

تميزت الأوضاع العامة في الجزائر منذ مطلع القرن السادس عشر بعدم الاستقرار وتوالي عدة أنماط من الحكم على السلطة، ويرجع هذا إلى طبيعة الوجود العثماني في الجزائر، فسياسة العثمانيين اتجاه البلدان التي دخلت تحت حكمهم، كانت تتصف بعدم التدخل في الحياة الخاصة لهذه البلدان الخاضعة مما يجعل الحكم التركي ظاهريا أكثر منه حقيقيا، أما في المناطق النائية فكان مجال تدخل السلطة المركزية يتضاءل نسبيا.

وقد مر الحكم العثماني في الجزائر بأربع مراحل:

أ- مرحلة البايلربايات (1518-1588م):

بدأت هذه المرحلة مباشرة بعد إلحاق الجزائر سياسيا بالدولة العثمانية، وبدأت حين أسند سليم الأول إلى خير الدين حكم الجزائر مانحا إياه لقب البيلرباي " أمير الأمراء"، ليكون بهذا أول بايلربايا تعينه الدولة العثمانية كممثل لها في إيالة الجزائر، وقد أبدى كفاءة عالية على القيادة سياسيا وعسكريا.

كما تميز هذا الحكم بتوالي ثلاث بيليربايات عليه، هم خير الدين بربروس، وعروج بربروس وحسن أغا، وقد كان الحاكم يعين من طرف السلطان العثماني مباشر من الباب العالي.

انتهى هذا العصر بموت حسن أغا في سبتمبر 1543م، بعد عودته من تلمسان وقضائه على فتنة مولاي أحمد، حاكم تلمسان بعد تحالفه مع الإسبان.

عاصرت هذه المرحلة السلاطين العظام وعصر القوة العثمانية، والملاحظ من خلال هذه الفترة توطيد الحكم العثماني في الجزائر ووضع أسسه التي سوف يرتكز عليها طوال التواجد التركي في الجزائر وكان هؤلاء البايلربايات بمثابة ملوك مستقلين رغم اعترافهم بسيادة السلطان العثماني إذ كانوا يمارسون سلطتهم بأنفسهم أو بواسطة خلفاء لهم يعنونهم في حالة انشغالهم عن إيالة الجزائر...

ظلت الدولة العثمانية تعين على المغرب بايلربايات كانت هذه الفترة من أخصب فترات الحكم التركي في الجزائر والمغرب، من حيث النشاط في ميدان التوسع وفي ميدان الصراع مع أوروبا بصفة عامة وإسبانيا بصفة خاصة

بقي هؤلاء البايلربايات على ولائهم للحكم العثماني، وإن كان ذلك على مضض أحيانا. لكن، القسطنطينية كانت لا ترغب في قوة نفوذهم وسطوتهم، هذا ما دفعها إلى إلغاء منصب البايلربايات في المغرب بعد نهاية توسعاتها ، وقد قامت بتعيين مسئولين تحت إمرتها بصفة مباشرة. وكان لهؤلاء البايلربايات أن يحكموا إيالة الجزائر بصفة مباشرة أو بواسطة من

يعينونهم نوابا عنهم، لم يكن هؤلاء البايلربايات مقيدين بمواقف الديوان، الذي كان يمثل الإنكشارية أساسا لقد كانوا من رجال البحر لا من الجيش البري.

وأهم ما يميز هذه المرحلة هو مواصلة الجهاد ضد العدو الاسباني، حيث نجح الجيش في إخراج الأسبان من برج الفنار في 1530م، كما تمكن في 1541م من صد الحملة الاسبانية الثالثة بقيادة الإمبراطور "شارلوكان". وختم هذا التفوق العسكري الذي ميّز المرحلة بتحرير بجاية في عهد البايلرباي "صالح ريس" في 1555م، وإنهاء الاحتلال الاسباني في عهد البيلرباي " علج علي" في 1574م.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المرحلة تمثل أحسن مراحل الحكم العثماني في الجزائر من الناحيتين الاقتصادية والعمرانية حيث لعب مهاجروا الأندلس دورا هاما في نقل كثير من المظاهر الثقافية والحضارية التي عاشوها في الأندلس إلى الجزائر.

ب- مرحلة الباشاوات (1588/1659م):

أدركت الدولة العثمانية أن الوقت قد حان لإلغاء مرحلة البايلربايات، واستبدلت لقب البيلرباي بلقب الباشا الذي كان "دالي أحمد" أول من حمله. وتحويل الولايات الثلاث في شمال إفريقيا إلى نيابات يديرها باشاوات لمدة ثلاث سنوات رغم أن مرحلة البايلربايات عرفت عدم الاستقرار السياسي إلا أن مرحلة الباشاوات لم تسلم هي الأخرى من هذا الوضع حيث عرفت هشاشة النظام من جانب السياسي توالي ثلاثة وأربعون باشا. على الحكم خلال 72 سنة. أي بمعدل باشا كل سنة ونصف.

وقد كان باشاوات الجزائر مهتمين بتحصيل أكبر ما يمكن من المال لأنهم متيقنون أن فترة بقاءهم في المنصب قصيرة هذا ما وسع الهوة بينهم وبين الشعب الذي انفصل عنهم واعتبرهم موظفين مخلصين للمال لا غير، وهذا ما أكده "**شارل جوليان**" لقد عرفت الجزائر خلال هذه المرحلة أكثر من أربعين باشا تجدد تعيين بعضهم أكثر من مرة، وتعرض الكثير منهم للعزل والسجن على الأوجاق وكان عهد معظمهم قصيرا جدا ".

وقد كان البشاوات يستخدمون مناصبهم لجمع المال وقد أرهقوا سكان الجزائر بجشعهم ونهبهم، ولعل هذا كان بسبب تجريدهم من كل سلطة وهذا عام 1659 .هؤلاء الباشاوات المعينون لمدة قصيرة لم يكونوا مشغولين بتأكيد سلطة السلطان الأعظم في الإيالة، إذ كانوا غير قادرين على ذلك، فسمحوا للقوة الحقيقية في الإيالة أن تفلت من أيديهم فهم لم يعودوا شخصيات سياسية عسكرية، كما كان الأمر في عهد البايلربايات بل أصبحوا يذهبون إلى شمال إفريقيا لجمع المال الذي كان عليهم ليدفعوه غلى ضباطهم.وقد تميز عهد الباشاوات بالركود والانحطاط، فنتج عن ذلك اضطرابات وصراعات وخلافات متمثلة في طغيان الإنكشارية، وضعف الحكام المجردين من أي سلطة، فكان عهد تمردا وانتفاضات.

أما أهم الأحداث التي رافقت هذه المرحلة فكانت تعرض الجزائر لحملة اسبانية رابعة في 1601، واشتداد التنافس بين فرنسا، بريطانيا وهولندا من أجل الحصول على امتيازات المرجان عبر السواحل الجزائرية، وحق إقامة المحارس العسكرية لحماية سفنهم التجارية.

ت- مرحلة الأغاوات (1659/1671م):

تمثل هذه الفترة القصيرة غياب السيادة العثمانية الفعلية بحيث أصبح الديوان الذي يتألف من كبار ضباط الانكشارية هو الذي يقوم بانتخاب الأغا المنتدب للحكم، بعدما كان الحاكم يعين من قبل السلطان العثماني خلال مرحلتي البيلربايات والباشاوات. وأبرز ما نجم عن هذا الأسلوب الجديد في نظام الولاية تنافس الضباط فيما بينهم للوصول إلى الحكم، وقيام تكتلات عسكرية داخل الفرق الانكشارية.

مثلت هذه الفترة أشد فترة صراع في تاريخ الحكم العثماني في الجزائر، وكانت نتيجة حتمية للمرحلة التي سبقتها. كونها تميزت بتسلط الجيش على الحكم. و تمكن قادة الجيش من الاستيلاء على الحكم تدريجيا عن طريق مجلس الأوجاق الذي يرأسه عادة أحد الأغوات، ويعتبر نظام الأغوات محاولة لإيجاد نوع من التوازن والديمقراطية داخل مختلف أجنحة المؤسسة العسكرية المسيطرة على السلطة.

وكان نظام الأغوات ينطوي على نقاط ضعف كثيرة فقد كان الجند ينتخبون كل شهرين أغا جديد بحسب الأقدمية، فإذا رغب في الاحتفاظ بالسلطة تعرض لثورة الجند، أو القتل، وأصبح القتل الإجراء الوحيد لتبديل الأغوات.

وقد تميزت هذه الفترة بتولي ست أغوات الحكم وهو ما يعادل حاكم كل سنتين، كما تميزت

باغتيال معظم هؤلاء الأغوات وكان أخرهم الحاج علي أغا(1665). وكان أولهم البلكباشي خليل أول الأغوات وقاد التمرد بنفسه واغتيل سنة بعد تعيينه خليفة الأغا رمضان.

ولقد شهدت فترة حكمه اضطرابات قمة هرم السلطة، إضافة إلى ما عرفته البلاد من تحركات داخلية. أما على المستوى الخارجي، تميزت بعودة التوتر مع العلاقات مع فرنسا.

بعد استفحال تدخل الإنكشارية في الشؤون الداخلية والخارجية للأيالة، قررت طائفة رياس البحر التخلص من نظام الأغوات لإحساسها بالخطر الذي يهددها فعوضت هذا الأخير بنظام الدايات الذي دام من 1671م إلى غاية 1830م.

وكل هذا انعكس على الجزائر بفقدان الأمن، وضعف الهيبة العسكرية أمام الأعداء، وهذا ما جعل المجتمع يميل إلى قادة القوى البحرية "الرياس" أثناء صراعهم مع الأغوات (قادة القوى البرية الانكشارية). وخاصة مع استياء السلطان من قطع الأغوات لكل صلة بالأستانة، وتذمر أفراد المجتمع وانتشار الفساد.

ث- مرحلة الدايات (1830/1971م):

هي أخر المراحل بالجزائر وأطولهم مدة، وكان الداي الحاج محمد التركي هو أول دايات الجزائر بينما كان أخرهم حسين داي، وعرفت الجزائر في هذه المرحلة أفضل أيام العهد العثماني وأكثرها استقرار حيث عرفت خلال 138 سنة 27 دايا، وفي هذه المرحلة وضعت الحدود الإقليمية النهائية للجزائر، كما تم فيه تحرير كل مناطق البلاد من الوجود الأوروبي والإسباني خاصة، وكان آخر معاقل الإسبان في الجزائر المرسى الكبير بوهران الذي حرر من طرف الباي محمد الكبير بصفة نهائية عام 1792.

ولما اختار الرياس الحاج محمد التركي دايا للجزائر خلفا للأغا علي أبقوا على الباشا كممثل الباب العالي، كما فعل الأغوات من قبل، استمرت الدولة العثمانية ترسل الباشاوات إلى الجزائر إلى غاية 1711، وقد أكسب النظام الجديد السلطة حيوية سمحت بتجاوز ذلك الركود الذي عرضه في عهد الباشاوات والانسداد الذي بلغته في عهد الأغوات، عهد هيمنة الإنكشارية.

كانت سلطة الداي مطلقة إذ يستطيع الفصل في مسائل الحرب والصلح، كما يقوم باختيار وزرائه بنفسه. ومما تجدر ملاحظته أن مباشرة الدايات بمهامهم الإدارية والمالية، كانت تتأثر بسلوكهم، وعلى هذا الأساس يمكن أن نميز بين صنفين منهم، الصنف الأول زاهدي متاع الدنيا، منصرف إلى الأعمال الخيرية، مثل الداي بابا محمد عثمان، الذي أنفق ثروته الخاصة في تشييد المسجد المقابل لقصره وبناء القلاع والحصون لحماية مرسى الجزائر.

أما الصنف الثاني فعرف بعدم المقدرة على تسيير أعمال الدولة، لأنه توصل إلى منصبه بفضل تمرد الجيش المطالب بزيادة الأجور والهدايا، وكان هؤلاء الدايات يباشرون مهنا وضيعة، كمهنة الفحامين أو الإسكافيين أو الكناسين.

في عهد الدايات أخذت ولاية الجزائر شكلها الأخير وصار يوجد في المراكز إلى جانب الولاية ديوان هو عبارة عن مجلس للشورى وكان أهم أعضاءه متألف من خمسة موظفين، والمسئول عن الخزينة والناظر لشؤون المالية، ويأتي بعده المكلف بالشؤون البحرية، ويسمى بوزير البحرية، وكان يقوم بمهمة كتابة الديوان أربعة كتاب، وأما الأمور الشرعية فكان ينظر فيها مفتيان واحد حنفي والأخر مالكي لأن الأتراك حنفيون أما الأهالي فمالكيون.

قسمت الولاية إلى ثلاث ألوية بالإضافة إلى اللواء المركزي وكان يوجد على رأس كل واحد من هذه الألوية الشرقية والجنوبية والغربية ما يسمى بالباي. وفي أوائل القرن التاسع عشر صارت تبعية ولاية الجزائر للدولة العثمانية عبارة عن تصديق السلطان لتولية الداي كل سنتين أو ثلاثة والتحاق سفن الأوجاق بالأسطول العثماني كلما تطلب الأمر ذلك.

إذن شهدت الفترة الأخيرة من العهد العثماني في الجزائر مجموعة اضطرابات أثرت على استقرار نظام الحكم الذي شهد توالي مجموعة من الحكام، إلا أن هذا كله لم يمنع السلطة الحاكمة من التحكم في الوضع. يجمع الباحثون المختصون في تاريخ الجزائر الحديث على أن القرن السابع عشر كان بمثابة العصر الذهبي للجزائر، ويرجع الفضل في ذلك إلى طائفة الرياس، التي تقوم بدور مزدوج تمثل في تدعيم القطاع الاقتصادي بنشاطها البحري، والتصدي للغارات الخارجية التي كان يشنها الأوروبيون، ولكن شأن الجزائر أخذ يتضاءل منذ القرن الثامن عشر.

وقد تزايدت عوامل الانهيار مما انعكس على الأوضاع السياسية سلبا على المستوى الداخلي والخارجي. وقد تعتبر سياسة التجنيد هذه من إحدى العوامل الأساسية التي كانت وراء تدهور الأوضاع، ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر،نظرا لما ترتب عليها من نتائج وخيمة، فبعدما كان الجنود يدافعون عن البلاد، أصبحوا مصدر ومنبع للفوضى والضعف الذي ساد البلاد وما زاد الوضع سوءا هو التغيير الدائم للموظفين الذين حاولوا جمع أكبر ما يمكن من الأموال خلال الفترة القصيرة التي يتولونها، قبل أن يقوم الداي بنقلهم إلى منطقة أخرى أو عزلهم أو قتلهم نتاج لعدم الثقة فيهم.

كما أن فترة الدايات عرفت ازدهار وقوة في تسيير أمور البلاد ومن هؤلاء الدايات : "علي خوجة"، الذي حاول أن يعيد للجزائر مجدها القديم، وقد أدرك أن فساد الجيش وتدهوره قد أعاق حركة ازدهار البلاد فسارع حينئذ إلى إصلاح أحواله. كما أن الداي حسين سار على نفس السياسة التي رسمها علي خوجة فاستمر حكمه إلى غاية 1830.

بعد مجيء الحملة الفرنسية وانتهاء الحكم العثماني في الجزائر. تميزت كذلك المرحلة الأخيرة من الحكم العثماني بارتفاع نسبة الضرائب التي كانت تفرض على العامة لدفع أجور الجنود، هذا ما أدى إلى تزعزع الوضع السياسي وعدم استقراره بسبب ظهور انتفاضات رافضة لتلك السياسة، أهمها: انتفاضة القبائل، النمامشة، الدرقاوية، وادي سوف والتيجانة... كما تميزت الفترة الأخيرة من الوجود العثماني بالجزائر الاضطرابات المتواصلة بالعنف الشديد وبتوتر العلاقات بين الحاكمين والمحكومين وبتدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وقد أدى كل هذا إلى نهاية عهد دام ثلاثة قرون. وما ساهم في تأزم الوضع السياسي تلك السلسلة المتواصلة من الحروب التي كانت بين الجزائر وتونس والمغرب الأقصى، وتعد تلك الحروب نتيجة لذلك الصراع التقليدي الذي عرفته دول المغرب العربي منذ أقدم العصور، وكان العامل المحرك لهذا الصراع التقليدي الذي عرفته دول المغرب العربي منذ أقدم العصور، وكان العامل المحرك لهذا الصراع هو قضية الحدود.

إضافة إلى الضغوط الأوروبية التي زادت من اضطرابات الأوضاع السياسية، فكان الحكام يواجهون ثلاث جبهات قتال متمثلة في مواجهة الجيش المسيطر على الحكم ومواجهة الصراعات والحروب، التونسية المغربية على الحدود وأخيرا مواجهة مواقف ومعارك الدول الأوروبية كل هذا خلق تدني في الاستقرار السياسي للإيالة الجزائرية إبان الفترة الأخيرة للحكم العثماني عليها.

ولعل الصراع الأوروبي مع الجزائر كان أشد وأقوى بين الطرفين لأن الجزائر كانت في مركز قوة لا تقل قوة عن الدول الأوروبية، فسنحت الوضعية المتفوقة للجزائر أن تملي شروطها على غيرها من الأمم بحيث أصبحت الدبلوماسية الجزائرية ترتكز على مبدأين أساسيين أولهما كل دولة لا تعقد معاهدة صداقة أو سلام تعتبر في وضع حرب مع الجزائر، وثانيهما لا يصادق على أي معاهدة لا تعترف بتفوق الجزائر وتجلى اعتراف الدول الغربية بذلك في تعهدها والتزامهما بدفع الإتاوات والهدايا حسب ما يتفق عليه.

أما فيما يخص الصراع الداخلي خاصة الثروات الداخلية التي كان هدفها يرمي إلى عدم الرضوخ للضغوطات المستمرة من طرف الإدارة التركية، وعدم الرضوخ للظلم الذي فرضه واقع لا يتماشى مع المثال الأعلى الذي يمثله المجتمع الإسلامي العادل في المخيال الاجتماعي بصفة عامة.

كما بينت الحقائق التاريخية عن المرحلة السياسية التي مرت بها الإيالة من 1656م إلى 1711م لأنّ الديوان وأصحاب الحل والعقد من الأعيان والعلماء كان لهم وزن في تعيين ومبايعة الحاكم وفقا للظروف الداخلية والخارجية للإيالة غايتهم في ذلك تحسين الوضع السياسي بالإصلاح الإداري والتنظيم الاقتصادي وبحسب ثقة السكان وامتداد العمران واستمرار الإنتاج والعلاقات في مختلف الشبكات القبائلية والعشائرية وضمان النفقات العامة للخزينة ورواتب

الإنكشارية، لذا لم يكن من أولوياتهم التفكير في النظام الملكي حتى وإن كان الحاكم الجديد ينوي ذلك، فكانوا يسارعون في عزله لذلك كان أعضاء الديوان حق التفويض والتنفيذ في تعيين أو عزل الحاكم.

وعموما ما لا يختلف عليه اثنين في التاريخ العثماني للجزائر أن الجهود العثمانية للجزائر أن جهود العثمانيين كانت عظيمة في هذه المرحلة (قبل الاحتلال) تميزت بتحرير المواقع التي احتلها وأخضعها الإسبان، فنجحوا في طرد هؤلاء من كافة المدن الساحلية التي سيطرت عليها.

إذا رجعنا إلى تفاصيل نظام حكم الأتراك وتنظيمات الأهالي المجاورين لمدينة الجزائر مثل المتيجة وبئر تلمسان، إلخ... أعيد إلى الأذهان بأن هؤلاء السكان قد طلبوا من الباشا قائد الايالة أن يعين لهم أحد الأتراك بجمع الضرائب ويقيم بينهم شهيدا على تصرفاتهم وشاهدا على طاعتهم للباشا، واستجابة لهذا الطلب تم تعيين قائد هذه المنطقة ولأمور سياسية، كان الباشا يثق في السكان أكثر من ثقته بعامله. وذلك أن السلطان أو الملك يستطيع الاستغناء عن أي حاكم ولكنه لا يستطيع أن يكون ما هو عليه إذا لم يكن تحت إمرته شعب يشكل أساس حكمه، إذن كان الباشا مستعدا لتأييد شعبه أكثر من استعداده لمساندة عامله، اللهم إلا إذا حظي هذا الأخير بشهادة جزء من السكان لتزكية سلوكه وتبرير مواقفه، هذه هي الطريقة التي استعملها الأتراك لبسط نفوذهم.

المحور الثالث:

1- بعض مظاهر الحياة الثقافية في الجزائر خلال العهد العثماني:

- انتشار حركة التأليف:

بدأ التدوين التاريخي منذ القرن التاسع الهجري (الخامس عشر الميلادي) بوصفه اتجاها للكتابة التاريخية، وما وجد في القرن التاسع الهجري هو محصلة لإنتاج فترة امتدت طيلة ثلاثة قرون بداية من دولة الموحدين التي كانت قاعدة للإنتاج العلمي إلى عهد العثمانيين بالجزائر.

ومن أسباب انتشار حركة التأليف أو التدوين هي:

_ سقوط غرناطة عام897هـ/1492م، وما انجر عنه من تحولات سياسية واجتماعية، ليس فقط على مستوى الحوض الغربي للبحر المتوسط بل على العالم الإسلامي عموما

_ مجيء الأتراك العثمانيين إلى الجزائر وبداية عهد جديد بقيادة البيلربايات.

_ هجرة العلماء والمؤرخين على وجه الخصوص، من الجزائر وإليها.

وقد عرفت حركة التأليف على يد مجموعة من المؤرخين وفي مقدمتهم "ابن قنفذ" الذي افتتح القرن التاسع الهجري بكتابه "الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية"، وختمه "التنْسِي" بكتابه "نظم الدرّ والعقيان في شرف بني زيان".

والمتتبع لحركة التدوين التاريخي يلحظ بأنّ القرون الثلاثة (العاشر، الحادي عشر والثاني عشر الهجري) قد تميّزت بضعف كبير في الإنتاج الفكري والثقافي، لاسيما القرن العاشر الذي عرف نقصا كبيرا في عدد العلماء وفي المؤلفات والمدونات، لذا نجد بعض المؤرخين يطلقون على العهود التي تلت القرن التاسع الهجري بعهود الانحطاط الثقافي والجمود الفكري، ويحمّلون الوجود العثماني في الجزائر تبعات هذا الانحطاط باعتباره لم يؤسّس جامعة مثل القرويين أو الأزهر أو الزيتونة وهذا ما يبررّ هجرة كثير من العلماء الجزائريين.

وفي السياق نفسه، شهدت الجزائر وبقية أجزاء المغرب الإسلامي مع مطلع القرن العاشر الهجري تحوّلات سياسية كبيرة، أدّت بدورها إلى تحوّلات ثقافية وفكرية. ليس غرضنا هو تتبّع المراحل التي مرّ بها هذا التحول السياسي ولكن حسبنا أن نشير إلى أنّ حركة التدوين التاريخي، استمرت بعلماء شابهوا كبار المفكرين والمؤرخين في التأليف منهم "أحمد المقري" و "أبو راس الناصر المعسكري" و "أبو حامد العربي المشرفي".

والجدير بالذكر أنّ الأحداث التي عرفها العالم الإسلامي عامة والجزائر خلال العهد العثماني خاصة، كالتحرشات الصليبية الأوروبية على دول العالم العربي والإسلامي (حملة نابليون على مصر، والصراع الجزائري الإسباني على مدينة وهران)، جعلت مؤرخي القرن الحادي عشر والثاني عشر الهجريين يقتصرون في أعمالهم على التواريخ المحلية والتراجم، وظل المؤرخ الجزائري حبيس منطقته الجغرافية، كما اختلط التاريخ بالأدب، وصار معظم الذين يتناولون القضايا التاريخية يعتمدون على شروح القصائد.

ولتوضيح هذا نأخذ مثال عن "أبي راس الناصر"

- **طبيعة الكتابة التاريخية عند أبي راس الناصر**

لمّا كان التاريخ مهما في حياة الأمم والشعوب، كان من البديهي أن يزداد الاهتمام به وبأساليب التأليف والكتابة وبمناهج الدراسة والبحث فيه، ومن ثمّ تعددت وتنوعت تلك الأساليب والمناهج. لقد أسهم في ذلك كثير من المؤرخين العرب، والمسلمين، ويعتبر الشيخ "أبو راس الناصر المعسكري" واحدا منهم، لأهمية كتاباته التاريخية وإسهاماته في حركة التدوين التاريخي.

ولد "أبو راس محمد بن أحمد بن الناصر الراشدي المعسكري" عام 1150هـ/1737م، بقلعة بني راشد، قرب مدينة معسكر بالغرب الجزائري.

يعدّ مولد أبي راس بمثابة إشعاع علمي ظهر بمعسكر خصوصا وبالجهة الغربية عموما، إن لم نقل للعالم العربي كله، وهو ما دفع بعض الباحثين والمؤرخين يخصصون فصولا عن سيرته الذاتية، مثل "محمد بن عبد الكريم الجزائري"، بالإضافة إلى عدّة أجانب نذكر منهم الجنرال فوربيقي Faure-Biguet ، والباحث أرنود Arnaud Marc-.

يعتبر أبو راس شخصية علمية فذة، تثير الاعتزاز لما تمتاز به من دقة وتحريات للتواريخ الهامة لا سيما فترة التواجد العثماني بالجزائر من جهة، وصراعها مع الإسبان من جهة أخرى. تتلمذ أبو راس مثل غيره من علماء عصره على يد عدة شيوخ كان لهم الفضل الكبير في التأثير في ملكته الفكرية والمعرفية حيث أجيز وأجاز، كما كان لهم دور في بروز هذه الشخصية التي استطاعت بذكائها وكتاباتها التاريخية أن تحظى باهتمام الخلفاء في عصره والمؤرخين والباحثين من بعده.

أهم العلماء الذين تتلمذ على يديهم: والده الشيخ "أحمد بن أحمد بن الناصر"، والشيخ "عبد القادر بن عبد الله المشرفي" الذي كان يدعى بشيخ الجماعة وإمام الراشدية، الشيخ "العربي بن نافلة" الذي أفنى عمره بين تلاوة القرآن ودراسة... وغيرهم من علماء العصر.

- **آثاره العلمية:**

خلف أبو راس كتبا كثيرة في مجال التاريخ وغيره، بعضها موجود وبعضها مفقود، وقد ذُكر أنّ مجموع تآليفه بلغت نحو 50 كتابا في التفسير والتاريخ والأدب والتراجم والرحلات، وَهناك من قال أنّ ما ألّفه بلغ نحو 63 كتابًا، ونُسب إليه 137 مصنفًا في مختلف الأغراض، بين كبير وصغير، وبين تأليف وشرح وتعليق وتلخيص، منها ما نُشر، ومنها ما زال محفوظا، ومنها ما يُعتبر في حكم المفقود.

توفي العلامة "أبي راس الناصر" يوم الخامس عشر من شعبان من سنة ثمان وثلاثين ومائتين وألف للهجرة 1238هـ/1823م عن عمر ناهز التسعين سنة.

استنتاج هام وهو أنّ تاريخ الجزائر الثقافي حافل بعلماء عظماء قدموا الكثير للثقافة الجزائرية.

2- تاريخ الجزائر الثقافي خلال العهد العثماني:

- الثنائية المذهبية (المالكية والحنفية):

- **المذهب المالكي:**

يرجع تاريخ وجود المذهب المالكي في الجزائر إلى عهد الدولة الإدريسي(172هـ/788م) حيث يعد مؤسسها إدريس الأول من أدخل المذهب المالكي إلى الجزائر. وقد روي أنه قال: نحن أحق بإتباع مذهب "الإمام مالك" وقراءة كتابه "**الموطأ**"

وكان علي بن زياد التونسي أول من جاء بكتاب الموطأ إلى إفريقيا. ثم انتشر في كامل المغرب الربي على أيدي مجموعة من العلماء منهم "أسد بن الفرات" (توفي 213هـ/828م) و"محمد سحنون" وغيرهما ممن أخذ عنهما علماء الجزائر.

وقد استمر المذهب المالكي منذ ذلك الوقت إلى يومنا هذا.

وتجدر الإشارة بأنّه لم يكن لدخول العثمانيين إلى الجزائر تأثير في انتشار المدرسة المالكية رغم أنّ العثمانيين يتبعون المذهب الحنفي.

- أشهر أعلام المالكية في الجزائر

من أكثر العلماء المالكيين شهرة ومكانة في العهد العثماني:

- أحمد البوني: هو أحمد بن قاسم بن محمد بن ساسي التميمي البوني أبو العباس، من كبار فقهاء المالكية، عالم بالحديث، ولد ببونة (عنابة) سنة 1063هـ/1653م). وكانت له مكانة عالية بين معاصريه من العلماء والحكام. تتلمذ على يديه العالم "عبد القادر الراشدي القسنطيني".

لقد ساهم الشيخ "أحمد البوني" بقليته المتفتحة على تحرير العقل وفتح باب الاجتهاد في إعطاء نفس جديد للمدرسة المالكية. ولتوضيح ذلك نسوق مثالا عن حادثة طفل توفيت أمه، وألف أباه ألفة عميقة، وعندما طالبت به جدته لأمه وهي الحاضنة الشرعية. أبى وبكى، فأجاب الشيخ بأنّ الأب أحق بالطفل في هذه الحالة. وأضاف على ذلك بأنه ليس لجدة حق أصلا وإن كان المشهور أنّ الحضانة حق لها

ألف "أحمد البوني" أكثر من أربعين كتابا أهمها "لغز السبع" الذي كان مرجعا لأهم العلماء.

- عبد الكريم الفكون: هو عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الفكون، أصله من قسنطينة، وقد عرف العالم بالاجتهاد ونبذ الجمود والتقليد. وله عدة مؤلفات منها "شرح على مختصر الأخضري في فقه العبادات على مذهب مالك"....

- خليفة بن أحمد القماري: ولد الشيخ خليفة بن أحمد القماري ببلدة قار ضاحية وادي سوف، واش حياته العلمية متنقلا بين مسقط رأسه وبين بسكرة وسيدي عقبة وخنقة سيدي ناجي.

من كتبه "جواهر الإكليل في نظم مختصر الشيخ خليل" وقد فرغ من تأليفه عندما أصبح طاعنا في السن.

- محمد بن ميمون الجزائري: هو أبو عبد الله محمد بن ميمون الزواوي النجار الجزائري، ولد بمدينة الجزائر ودرس بها وأخذ العلم عن شيوخها، كانت له ثقافة واسعة، برع في الفقه والفرائض والأدب حتى وصف بالقاضي الأديب.

ولعل التقارب الذي كان قائما بينه وبين الحاكم "محمد بكداش" مكن من دعم حضور المدرسة المالكية في الفتوى والقضاء، وتجسد هذا في توليه منصب القضاء مما مكّنه من الحضور والمشاركة في مجالس العلم والنقاشات التي كانت تجري بين كبار علماء الجزائر في ذلك الوقت بين المدرستين المالكية والحنفية.

نشير في الأخير أنّ المذهب المالكي عرف عدة شخصيات مرموقة مثل: عبد القادر الراشدي، أُسرة قدوة ممثّلة في أبنائها سعيد ، أحمد ة، علال ومحمد.... وغيرهم من فحول العلماء والفقهاء.

- **المذهب الحنفي**

بالرغم من انتشار المذهب الحنفي في الجزائر بشكل واسع أيام العثمانيين، إلا أنّ هذا لا يعني أبدا بأن العثمانيين هم من كان لهم السبق في إدخال المذهب الحنفي إلى الجزائر، بل إنّ تاريخ ذلك يعود إلى قرون عدة إلى بداية الخلافة الإسلامية، حيث بدأ المذهب ينتشر في شرق الجزائر وتونس على أيدي ممثلي الخلافة ولاة بني الأغلب بداية من سنة 184هـ/800م، وكان أول من أظهر المذهب الحنفي وعمل على نشره هو "أبو محمد عبد الله بن عمر بن فروخ الفارسي" ولقد استمر وجوده إلى جانب المذهب المالكي والمذهب الإباضي إلى حدود القرن الخامس.

– أشهر أعلام الحنفية في الجزائر

من أكثر العلماء الحنفيين شهرة ومكانة في العهد العثماني: هم من أسرتي: أسرة "**ابن العنابي**" وأسرة "**ابن علي**":

– **حسين بن محمد العنابي:** كان عالما واسع المعرفة بعلوم الشريعة، عد في قائمة المفتين الأحناف، سكن الجزائر وولى الفتوى فيها أربع مرات، لقب بشيخ الإسلام. وهو اللقب الذي يطلقه العثمانيون على الفتي الحنفي.

– **محمد بن العنابي:** هو محمد بن محمود بن محمد بن حسين الجزائري المشهور بالعنابي نسبة إلى عنابة، ولد بمدينة الجزائر سنة 1189هـ/1775م، من أوائل المجددين ودعاة الاصلاح الاجتماعي والسياسي في العالم الاسلامي. الفقيه الحنفي القاضي أخذ من كبار فقهاء الحنفية، وقد كانت أسرته مشهود لها بالعلم والفقه. أهم كتبه "السعي المحمود" توفي سنة 1267هـ/1850م.

ويوجد علماء وفقهاء لا يقلون مكانة في الحنفية مثل: محمد بن حسين العنابي، مصطفى العنابي وكذلك باش تارزي وغيرهم... ونجد في أسرة "بن علي" ما يلي:

– **محمد بن علي:** هو محمد بن علي بن محمد المهدي بن رمضان بن يوسف العلجة، وهو من العلماء العارفين بالفقه الحنفي.

المحور الرابع:

1– التعليم ومستوياته في العهد العثماني:

– مؤسسة الأوقاف مصدر التعليم:

تشهد كتب الرّحالة الأجانب الذين زاروا الجزائر خلال العهد العثماني أن التعليم كان منتشرا وأن كل جزائري تقريبا كان يعرف القراءة والكتابة، وقد كان التعليم حرا من سيطرة الدولة ومن سيطرة الحكام العثمانيين، فكان سكان كل قرية ينظمون بطرقهم ووسائلهم الخاصة تعليم القرآن والحديث والعلوم العربية والإسلامية، لأن دراسة هذه العلوم هي السبيل إلى معرفة وفهم أسرار هذا الدين والقرآن والسنة، ولذلك كان القرآن أساسا للتعليم في الجزائر سواء كان تعليما ابتدائيا أو ثانويا أو

عاليا، وكانت المدارس على مختلف مستوياتها تمول وتغذى بالأوقاف التي يحبسها أهل الصلاح والخير من الرجال والنساء، وفي بعض الأحيان كان يحبسها موظفون سامون في الدولة كعمل من أعمال الخير، فكان هناك أملاك خاصة وعقارات وأراض يذهب ريعها لبناء المدارس وتوظيف للمعلمين وتوفير المساكن للطلبة، فالأوقاف كانت الأساس في تدعيم التعليم وحماية الطلبة والمعلمين.

ولم تكن كل الأوقاف مخصصة للتعليم فقد كانت هناك أوقاف لعدة مصالح أخرى مثل: العناية بالحج، وتسمى أملاك مكة والمدينة، وهناك لإقامة العيون وحماية الثكنات، وهناك أخرى لبناء واستصلاح المساجد والزوايا كأوقاف (سبيل الخيرات) وهي عبارة عن جمعية كانت تشرف على ثمانية مساجد في العاصمة، وكانت هناك أوقاف خاصة بالجامع الكبير بالعاصمة أيضا، بالإضافة إلى أوقاف أخرى كانت منتشرة في مختلف مدن الجزائر.

ولكن هذه الأوقاف لم تكن دائما لأغراض خيرية، ففي أحيان كثيرة كان الناس يوقفون لحماية أملاكهم من الضياع أو لحمايتها من يد السلطة، ومن حقهم أن ينصوا على أن يستفيد منها الأحفاد والفقراء، وكانت النساء تستفيد من هذه الأوقاف، ولاسيما عند الولادة أو اليتم أو الفقر، وكثيرا ما كانت الأسر تلجأ إلى طريقة الوقف لعدم ثقتها في صلاح الورثة، ولكن كل هذه الأغراض كانت ثانوية إلى جانب الغرض الرئيسي من الأوقاف وهو خدمة العلم ومساعدة الفقراء والمساكين.

وقد كان هناك قيم أو وكيل على مؤسسة خيرية، وكانت مهمته العناية بالأوقاف ومراقبة الدخل، وكانت الأوقاف لا تباع إلا في الأحوال النادرة وعندما يخشى عنا التلف، فإذا كانت عامة فإن الدولة تعيين عليها موظفا رسميا، أما إذا كانت خاصة فإن هناك مجلسا يقوم بتعيين رجل صالح يراقبه المجلس، وهناك أخطاء قد ارتكبت ولا سيما في الأحوال العامة حيث الرقابة ضعيفة إلا من الضمير.

- مستويات التعليم:

بخصوص التعليم الذي كانت ترعاه هذه الأوقاف فقد كانت على ثلاثة مستويات: الابتدائي والثانوي والعالي.

1 - التعليم الابتدائي:

بالنسبة للتعليم الابتدائي كان كل طفل بين السادسة والعاشرة يذهب إلى المدرسة، والملاحظ أن هذا بخصوص الأطفال الذكور، أما الإناث فلا يذهبن إلى المدارس إلا نادرا، ولكن أصحاب البيوت الكبيرة كانوا يجلبون أستاذا معروفا بصلاحه وعلمه لتعليم البنات، وفي كل قرية صغيرة أو (دوار) كانت هناك خيمة تدعى (الشريعة) خاصة بتعليم الأطفال ويشرف عليها مؤدب يختاره سكان القرية لهذا الغرض، أما في المدن والقرى الكبيرة فقد كانت هناك تدعى (مسيد) أو مكتب، وكانت غالبا ملحقة بالوقف، وإلى جانب ذلك كل جامع تقريبا يضم مدرسة للتعليم أيضا.

كان لكل مؤدب أجرة خاصة ولكنها كانت غير قارة، فهي تختلف حسب حالة أولياء التلاميذ المادية، كانت كل أسرة تدفع على قدر حالها، وفي الأعياد وعندما يحفظ الطفل القرآن يأخذ المؤدب أجرا إضافيا، وكثيرا ما يجمع المؤدب إلى وظيفته تحفيظ القرآن وظيفة أخرى كالإمامة والأذان.

وكان المؤدب محل احترام سواء كان في القرية أو المدينة ويعيش بالمقارنة عيشة طيبة، وتذكر بعض المصادر أن أحد المؤدبين في قسنطينة كان يتقاضى حوالي ثلاثين فرنكا سنويا على الطفل الواحد من الهدايا والتعويض عند حفظ القرآن والأجرة المعينة، وكان لدى المؤدب حوالي 25 طفلا، فكان يناله حوالي فرنكين في اليوم بالإضافة إلى دخله من بعض الوظائف الأخرى، ولم يكن هناك رقابة رسمية على المؤدب المهم أن يكون يعرف جيدا القراءة والكتابة، أما أهل البادية فكانوا يرسلون أطفالهم للتعليم في المدن حيث يقيمون عادة مع عائلات صديقة أو يصرف عليهم مجانا من الأوقاف.

وتذكر المصادر أنه كان في كل قرية مدرستان، وكانت المدن تختلف في عدد المدارس فقسنطينة في عهد "الحاج أحمد باي" كانت تضم 86 ابتدائية، وكان يتوزع عليها حوالي 1350 تلميذا، وكان في تلمسان في نفس الفترة حوالي 50 مدرسة ابتدائية.

ومدة التعليم الابتدائي حوالي أربع سنوات يتعلم الطفل خلالها مبادئ القراءة والكتابة ويحفظ القرآن وأركان الإسلام وشعائر الدين، وإذا كان الفقراء يكتفون بهذا القدر من التعليم فإن الأغنياء يواصلون تعلمهم، وبذلك يدخلون المرحلة الثانوية.

2- التعليم الثانوي:

كان التلميذ يستطيع أن يواصل تعليمه الثانوي في الجامع أو في مدرسة ملحقة بالأوقاف، وكان التعليم الثانوي مجانا، وكان الباي هو الذي يسمى المدرس باقتراح من الناظر، ويتلقى المدرس أجرته من الأوقاف وهي تبلغ مائة إلى مائتين من الفرنكات سنويا، وكان يسكن مجانا، وغالبا ما يجمع إلى وظيفته كمدرس وظائف أخرى كالقضاء أو الإفتاء، وكان يسود اعتقادا أن المدرس يقضي وقته يعد الدروس، ولذلك يأتيه الناس بالضروريات كالماء والزيت للمصباح، كما كانوا يأتونه يوميا بحلويات رمضان وملابس العيد، والطعام، ومن جهة أخرى التلاميذ أيضا يحصلون من الأهالي على الحلوى والزيت للمصباح وعلى السكن مجانا والماء.

كان في العاصمة وقسنطينة وتلمسان جوامع ومدارس وزوايا لإيواء التلاميذ، ففي قسنطينة حيث كان 35 جامعا و7 مدارس، كان 150 تلميذا من 700 يحصلون على أجرة سنوية من دخل الأوقاف تبلغ 36 فرنكا، وكان معظم هؤلاء التلاميذ من سكان الأقاليم وقد أعدت لهم زوايا خاصة لسكناهم بلغت 16 زاوية.

وكان في العاصمة 6 زوايا لهذا الغرض: ثلاث لعرب الغرب واثنتان لعرب الشرق، أما الأخيرة فقد أعدت لإيواء المدرسين في العاصمة واللذين ليس لهم عائلات مقيمة.

أما تلمسان فقد كان فيها عدد كبير من هذه الزوايا، كما كان فيها مدرستان إحداهما مدرسة الجامع الكبير والأخرى مدرسة أولاد الإمام، وفي ضواحي تلمسان كانت أيضا مدرسة عين الحوت.

والزوايا لم تكن مقصورة على المدن، بل كانت هناك زوايا في الأرياف تقام تخليدا لأحد المرابطين ويقام بجانبها مكان للصلاة وبئر للشرب والوضوء، وتخصص الأرض لهذه الزوايا الريفية فيحرثها الأهالي ويستعمل دخلها لمساعدة المدرسين والطلبة، ويخصص أهل الخير جزءا من محصولهم السنوي للزاوية التي توجد في منطقتهم، وكانت الزوايا منتشرة ولاسيما في الغرب الجزائري، وكان في منطقة تلمسان وحدها أكثر من 30 زاوية، وهناك أخريات منتشرات في جهات الونشريس

ومعسكر وسيدي بلعباس ومستغانم. أما متيجة ومنطقة جرجرة فقد كانت تضم أكثر من ثماني زوايا أشهرها زاوية البركاني قرب شرشال، وزاوية ابن علي الشريف في أقبو، وزاوية النميلي في بني موسى، ..الخ.

وكان يتلقى العلم في المرحلة الثانوية حوالي 3000 تلميذ في كل إقليم من الأقاليم الثلاثة، وكانت الدروس تشمل على النحو والتفسير والقرآن، وينال الطالب في النهاية (إجازة) تشهد له بأنه قدر درس جميع العلوم التي تدخل في نطاق تخصصه: والإجازة ليست شهادة مكتوبة ولكنها تعبير شفوي من المدرس إلى التلميذ، ومتى حصل التلميذ على الإجازة يصبح (طالبا) يستطيع قراءة القرآن في الجامع ويتولى وظيفة مؤدب أو كاتب.

3- التعليم العالي:

ليس هناك فصل واضح بين التعليم الثانوي والعالي، والأستاذ الذي يدرس في العالي يسمى (عالما)، أما عدد الطلبة فقد كانوا بين 600 إلى 800 في كل إقليم يواصلون تعليمهم العالي، وكان الأساتذة في هذا المستوى يتقاضون أجورهم من الأوقاف أيضا، وكانت الدروس العالية تعطى في الزوايا وأهم الجوامع، ففي إقليم وهران كان الجامع الكبير في تلمسان وجامع سيدي العربي والزاوية القادرية (التابعة لأسرة الأمير عبد القادر)، وفي إقليم الجزائر كانت زاوية ابن المبارك بالقليعة، وزاوية مليانة، وزاوية بني سليمان، وزاوية ابن محي الدين، أما في إقليم قسنطينة فهناك الجامع الأخضر وجامع سيدي عقبة، وزاوية ابن علي الشريف في جرجرة.

وأهم مواد التعليم العالي هي النحو والفقه الذي يشمل العبادات والمعاملات والتفسير والحديث والحساب والفلك، بالإضافة إلى التاريخ والطب. لكن كان يغلب على الدراسة طابع العصور الوسطى وقلة التجديد والحفظ، وهناك عدد من الجزائريين درسوا وتخرجوا بهذه الطريقة في العهد العثماني، ولكنهم اختفوا في بداية الاحتلال الفرنسي. وقد كان "حمدان خوجة" ووالده من الذين درسوا على هذه الطريقة، ولكن الجزائريين المنتجين كانوا قلة، وكانت الدراسة في شكلها الذي تمّ وصفه تساعد على إخراج الموظفين في المجال الديني والكتابة ولكنها لا تساعد على إخراج المنتجين في ميدان الفكر والأدب.

الحياة الأدبية والفكرية والعلمية والفنية في العهد العثماني:

1- الأدب والفكر:

إذا عدنا إلى الحياة الأدبية فإننا نجد بعض المحاولات الطيبة ولكنها لا تدل على نهضة ثقافية، فقد شهد القرن الثامن عشر عملين من كتابة الرّحلات: أحدهما للمفتي المالكي "أحمد بن عمار" الذي سجل ملاحظاته أثناء رحلته إلى مكة، وثانيهما "حسين الورتيلاني" الذي كتب أيضا في رحلته إلى المشرق.

وشهد علوم الفقه وأصول الدين تقدما على يد "عبد الرحمن باش تارزي القسنطيني" والشيخ "عبد العزيز الثميني الميزابي"، أما في الأدب فإننا نجد الشيخ "محمد بوراس الناصري" يخلد شعرا ونثرا انتصار "محمد الكبير" باي وهران على الإسبان سنة 1791، ويسجل فرحة المسلمين بعودة وهران إلى الحكم الإسلامي.

وقد لمعت أسماء أمثال: "ابن مسايب التلمساني" و"سيدي ابن علي" في هذا الميدان، وكلاهما في القرن الثامن عشر. أما في القرن التاسع عشر فنجد شعراء سجلوا بعض خواطرهم في الأحداث الهامة كالشيخ "الطاهر بن حواء".

أما في ميدان الشعر الفصيح فهناك "الأمير عبد القادر" الذي سجل معاركه وانتصاراته بشعره، وله ديوان مطبوع في هذا الموضوع، وقد كان "حمدان خوجة" يقرض الشعر أيضا، ولكن شعره الذي وصل إلينا ضعيف ومتصنع.

أما الأعمال التاريخية فلم نجد أشياء هامة، ولكن يمكن أن نذكر بعض الأمثلة، من ذلك الرسالة التي كتبها "عبد القادر المشرقي" بعنوان ((بهجة النّاظر في أخبار الداخلين تحت ولاية الإسبانيين بوهران من الأعراب كبني عامر)) والعنوان يدل على المحتوى، والرسالة في حوالي 24 صفحة.

وقد كتب "حمدان خوجة" كتابه ((المرآة)) نشر الجزء الأول ووعد بنشر الجزء الثاني ولكنه لم يظهر، ورغم أن الكتاب مترجم عن العربية فإنه إلى الآن لم يعثر الباحثون على الأصل العربي، والغالب أنه ضاع، و((المرآة)) عمل تاريخي هام يعتبر من أهم الوثائق المعاصرة للاحتلال الفرنسي، وقد كتب من وجهة نظر جزائرية، فهو مصدر من المصادر الضرورية لفهم ردود الفعل التي أحدثها الاحتلال الفرنسي في سنواته الأولى. كما له تأليف أخر بالعربية الذي يحمل عنوان ((إتحاف المنصفين والأدباء)) و"خوجة" في هذا الكتاب يظهر أنه عصري الروح طليق العبارة واسع الاطلاع على أحوال بلاده وعصره. وفي هذا المجال التاريخ كتب أيضا "أحمد بن المبارك" ((تاريخ قسنطينة))، كما كتب "محمد الصالح العنتري" (تاريخ بايات قسنطينة)).

2- العلوم:

أما العلوم فقد كانت ضعيفة، وكان باشوات الجزائر يوظفون الأجانب للعناية ببعص الأشياء الدقيقة أو الفنية، ومن ذلك توظيف أحد الفرنسيين للعناية بالساعات الكبيرة التي كانت الدول الأوروبية تهديها إلى الباشا، وتوظيف أجانب آخرين للعناية بالمدفعية، وبناء السفن، ونحو ذلك. وبدل الاهتمام بتكوين الجزائريين من الوجهة الفنية اعتمد الباشوات والمسؤولون العثمانيين على بعض الأرقاء المسيحين الذين كانوا يلبون حاجات الباشا. ومع ذلك فإن الجزائيين قاموا بمساعدة بعض الأجانب ببناء قنطرة وادي الشلف سنة 1814 التي اشترك فيها حوالي 300 من الجزائريين و167 من اليونانيين، وهناك قنطرة وادي الرمل في قسنطينة التي بينت في عهد "صالح باي" التي أشرف عليها "بارثولوميو" الإسباني، وقد أظهر الجزائريون مهارة فائقة في بناء المنازل الجميلة والقصور البديعة، وشبكات المياه والفورات والعيون، وظهر في العهد العثماني تأثير العثمانيين في المساجد، كما ظهر التأثير البيزنطي.

3- الطب:

لقد أهمل الجزائريون الطب سواء القديم منه أو الأوروبي المعاصر، فلم يكن هناك مستشفيات باستثناء الزوايا التي كانت تأوي العجزة والمرضى، وكان المرجع في هذا الميدان هي كتب الأقدمين كـ "ابن سينا"، وقد كانت فوائد الأعشاب معروفة للناس، فألف الشيخ "عبد الرزاق الجزائري" كتابا في فوائد الأعشاب، ولم يكن هناك امتحان ولا مهنة للأطباء، والذين يقومون بالعلاج هم غالبا مرابطون يدوون بالجن والأرواح، وليس بالعلم، وكان بعض حملة الشهادات الذين يعالجون مرضاهم في دكاكين تشبه دكاكين أصحاب الحرف الأخرى.

أما أعمال الجراحة فكان يقوم بها الحلاقون الذين يلجأون أيضا إلى استعمال الكي، ومنذ القرن السادس عشر كان في مدينة الجزائر مستشفى إسباني خاص بالمسحين، ولم يكن للسلطة العثمانية أي تدخل في مهنة الطب ما عدا تعيين (جراح باشي) الذي كان من الجنود الانكشارية، والذين كان يصحب الجيش في الحملات الكبيرة للعناية بالجرحى. وفي بعض الأحيان كانت السلطة تستفيد من خبرة الأطباء الأجانب الذين يؤخذون أسرى، فالألمانيّ "بفايفر" أصبح سنة 1825 الطبيب الخاص ورئيس الطباخين في القصر، وعند دخول الفرنسيين سنة 1830 كان "بفايفر" هو الطبيب الوحيد الذي كان يعالج الجرحى الأتراك والأهالي، وقد ترك مذكرات هامة تسجل دخول الفرنسيين وتصف حالة الجزائر عندئذ. ومن جهة أخرى كان لبعض القنصليات أطباء خاصون، ولعل ضعف الطب هو الذي يفسر ارتفاع نسبة موت الأطفال في الجزائر وانتشار بعض الأمراض المعدية كمرض الزهري الذي جاء به الأوروبيون خلال القرن السادس عشر.

4- الفــن:

رغم القيود الدينية في المجال الفني فإن هناك بعض الفنون قد شهدت تقدما ملحوظا، من ذلك فن العمارة في تلمسان وقسنطينة وبعض مساجد العاصمة، وهناك بعض الصور التي حملها أصحابها من الشّرق إلى الجزائر وقلدها السكان، وقد تقدم فن تزين البيوت من الداخل (الديكور) وظهر فيه الذوق المحلي، وكانت الجزائر تستورد الرخام من إيطاليا، كما كانت تستورد الفسيفساء من تونس وإسبانيا وإيطاليا أيضا، وامتاز قصر "مصطفى باشا" بأعمال الزينة المستوردة من هولندا، وقد ظهرت براعة الجزائريين في الأعمال الخشبية كالأبواب المنقوشة والشّرفات ذات الأعمدة الجذابة، وبالإضافة إلى ذلك امتازوا بأعمال الزرابي ذات الذوق الرّفيع، والفخار الملون الجميل، والطراز بالذهب والفضة.

5- الموسيقى:

في ميدان الموسيقى كان الريفيون يستعملون آلات محلية كالبندير والطبلة والقصبة، وكان عرب المدن يستعملون آلات أخرى أكثر دقة كالربابة والقانون والعود والدّربوكة والجواق، وكانت الألحان إما أندلسية وإما محلية متأثرة بها. وكانت هناك فرق موسيقية متعددة تجد مجالها في المقاهي وفي المناسبات الاجتماعية والدينية: الزواج، الطهارة، المولد النبوي، ورمضان.

وكان للأتراك فرق موسيقية خاصة، كما كان للشخص الميسور فرقة خاصة بهم، وهناك فرق موسيقية خاصة بالحملة أو الحملات العسكرية، وكان للباشا نوعان من الموسيقى: موسيقى العشية وموسيقى الصّباح، أما آلات الموسيقى التركية فقد كانت النّاي والغيطة والطّبل، حتى الزّنوج كانت لهم موسيقى خاصة وآلات تكاد تكون خاصة مثل الطّبلة الكبيرة والقراقب والغنبري.